

Distr.
GENERAL

S/1994/1115
29 September 1993
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ موجهة الى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم، في المرفق، نص الإعلان المتعلق بمسألة اللاجئين والأمن في رواندا.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مانزي باكوراموتسا

السفير

الممثل الدائم لرواندا

لدى الأمم المتحدة

المرفق

[الأصل: بالانكليزية]

البيان المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ والمتعلق
بحالة اللاجئين والأمن في رواندا

بعد أعمال الإبادة الجماعية التي جرت في نيسان/أبريل واستئناف الحرب في نيسان/أبريل ١٩٩٤ فر أكثر من مليون رواندي الى البلدان المجاورة. وحيث أن لدينا بالفعل أكثر من مليون رواندي من المغتربين منذ ثلاثة عقود ونصف، فقد اكتست مشكلة اللاجئين بُعداً لا مثيل له من قبل.

ولتوضيح الطبيعة الراهنة لمشكلة اللاجئين في بلدنا على نحو مناسب، نود إعلام المجتمع الدولي أن آخر موجة من اللاجئين، وهي موجة بدأت في نيسان/أبريل ١٩٩٤، كانت نتيجة عدد من العوامل، كما أن اللاجئين أنفسهم يندرجون ضمن فئات مختلفة:

(أ) تشمل الفئة الأولى المجرمين الذين ارتكبوا أعمال إبادة جماعية ويخشون أن تقدمهم الحكومة الجديدة للعدالة؛

(ب) وتشمل الفئة الثانية من اللاجئين الأشخاص الأبرياء الذين أربكتهم دعاية الزمرة المجرمة وتم بالفعل إرهابهم وإرغامهم على الفرار والاعتراق؛

(ج) وتشمل الفئة الثالثة الأشخاص الذين فروا حقيقة لأن الوضع في البلد كان شديد التقلب؛

وعندما بدأت أعمال الإبادة الجماعية في نيسان/أبريل من هذه السنة حملت الجبهة الوطنية الرواندية السلاح لخلع العناصر المجرمة المسؤولة عن المجزرة البشرية من الحكم.

وقد أنجز ذلك في تموز/يوليه من هذه السنة ونصبت حكومة الوحدة الوطنية العريضة النطاق. ومنذ ذلك الحين عاد السلم والأمن الى البلد.

ومن المشاغل الرئيسية للحكومة كفالة عودة جميع اللاجئين الروانديين الى بلدهم. ولهذا الغرض تم اتخاذ عدد من الخطوات منها ما يلي:

(أ) أنشئت لجان لتسهيل عودة اللاجئين. ومن بين تلك اللجان لجنة الأزمات في جيسيني واللجنة الحكومية الدولية الزائرية - الرواندية؛

(ب) عقدت اجتماعات بين المسؤولين الإداريين المحليين الروانديين والزائريين على كلا الجانبين من الحدود. وعقدت اجتماعات مماثلة أيضا على الحدود بين رواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة؛

(ج) قام مسؤولون حكوميون سامون بزيارات في مختلف أنحاء البلد، واجتمعوا بالسكان وشجعوهم على الاستقرار ودعوة أصدقائهم وأقاربهم الذين ما زالوا مغتربين إلى العودة؛

(د) وقام مسؤولون حكوميون سامون بزيارة البلدان المجاورة وبلدان أخرى طالبين منها المساعدة على إعادة اللاجئين إلى الوطن؛

(هـ) قامت الإذاعة الوطنية بين الحين والحين ببث رسائل تدعو فيها جميع اللاجئين الروانديين إلى العودة إلى وطنهم؛

ولكن مع الأسف يعرقل هذه الجهود عدد من القوى:

(أ) تقوم عناصر مجرمة تنتمي إلى النظام السابق تقيم الآن في معسكرات لاجئين في البلدان المجاورة بتخويف وإكراه اللاجئين الروانديين لمنعهم من العودة إلى وطنهم. وتستخدم هذه العناصر المجرمة كل الوسائل بما في ذلك قتل اللذين يصرون على العودة إلى الوطن. وهم يستخدمون أيضا الدعاية والإعلام التضليلي، مدعين أن الأمن منعدم في البلد وأنهم سيقتلون إبان عودتهم؛

(ب) يعرقل بعض أعضاء المجتمع الدولي جهود الحكومة بالانغماس في الدعاية والإعلام التضليلي، وإطلاق ادعاءات لا أساس لها من الصحة؛

(ج) هناك نفور واضح لدى المجتمع الدولي من إنشاء محكمة دولية لفضح ومعاينة المجرمين الذين ما زالوا مطلقي السراح. ويعد هذا بمثابة إضعاف لقضية الإبادة الجماعية التي ارتكبت في رواندا؛

(د) هناك أيضا طريقة غير مسؤولة في نقل الأنباء عن طريق وسائل الإعلام تشجع عقلية التقسيم بين الروانديين وفقا لخطوط "إثنية"؛

ونحن ننفي كليا الادعاءات التالية التي لا أساس لها من الصحة والصادرة عن مسؤولين في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:

(أ) أن هناك عمليات قتل منهجية ومنظمة تقوم بها الحكومة مما يسبب انعدام الأمن في البلد؛

(ب) أن هناك هجرة جماعية للسكان الفارين من البلد إلى جمهورية تنزانيا المتحدة؛

(ج) أن اللاجئين لا يعودون بسبب الانعدام المزعوم للأمن في البلد.

الحقائق على الميدان

يرغب كل اللاجئين الذين ما زالوا خارج البلد في العودة الى وطنهم باستثناء الزمرة المجرمة التي خططت عملية الإبادة الجماعية. ويشهد بهذا العديد من العائدين كما أنهم يروون قصصا مرعبة عن ميليشيات وقوات الحكومة الرواندية السابقة التي تضايق اللاجئين وتجعل عودتهم مستحيلة تقريبا. والحقيقة هي أن اللاجئين يمنعون من العودة بسبب هذه المضايقة السائدة في المعسكرات في بلدان اللجوء.

ليس هناك هجرة للسكان من رواندا الى جمهورية تنزانيا المتحدة. والذي يحدث بالفعل هو أن بعض اللاجئين الذين غادروا رواندا بصدد تغيير مواقعهم ويعبرون من بوروندي الى جمهورية تنزانيا المتحدة بسبب الانعدام الواضح للأمن في بوروندي، وفي الواقع، أشير على البعض منهم بالقيام بذلك. وهناك أيضا تحركات منهجية للاجئين من زائير إلى جمهورية تنزانيا المتحدة تدفعهم نوايا عدوانية لزعزعة استقرار حكومة رواندا. وأبلغ عن حالات تسلمت فيها ميليشيات الى داخل رواندا إما لأخذ أسرهم أو لإرغام بعض الأشخاص على الانضمام إليهم خارج البلد. وهم يذهبون الى حد القتل لخلق شعور بعدم الأمن.

وتتسم حكومة رواندا بالشفافية: تعمل وكالات المعونة ووسائل الإعلام الدولية وتتحرك بحرية في كافة أنحاء البلد. ونحن مستعدون لقبول مراقبين دوليين في مجال حقوق الإنسان وهناك قوة تابعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا موزعة في جميع أنحاء البلد. ومن الأكيد أنه لا تقع أحداث هامة دون أن تلاحظ ويجري الإبلاغ عنها. ويتعين على الذين يحاولون الإبلاغ أن يقوموا بذلك دائما بطريقة موضوعية.

ونحن نطلب الى المجتمع الدولي أن يعزز الجهود الحكومية بالقيام بما يلي:

(أ) ضمان أن توجه كل المعونة المخصصة لرواندا الى داخل البلد. فالتحسن الناتج عن ذلك في رفاهة السكان سيشجع اللاجئين على العودة ويساعد الذين عادوا بالفعل على الاستقرار. ويوجد أغلبية الروانديين داخل البلد وهم في حاجة الى المساعدة؛

(ب) تخصيص أموال للحكومة من أجل زيادة كفاءتها وقدرتها على تنفيذ البرامج في مجالات الأمن مثلا وخاصة الشرطة. ومن الهام جدا تقديم المساعدة في مجال التدريب وإجراءات التحقيق وفي أية ميادين أخرى؛

(ج) القيام في أسرع وقت ممكن بإنشاء محكمة دولية تتولى محاكمة المجرمين؛

(د) تقديم معلومات وقائعية وواقعية عن رواندا؛

(هـ) الامتناع عن أية أعمال قد تعرقل جهود حكومة الوحدة الوطنية العريضة النطاق الجديدة؛

(و) ونود بالخصوص أن نعبر عن شعورنا بخيبة الأمل إزاء الطريقة التي تتصرف بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إزاء المشكلة في بلدنا؛

(ز) لقد تجرأ مسؤولون من المفوضية، في أوج عملية الإبادة الجماعية في نيسان/أبريل وأيار/مايو من هذه السنة، على نقل أنباء خاطئة تفيد بأن قوات الجبهة الوطنية الرواندية مسؤولة عن عملية الإبادة الجماعية. ومع ذلك فقد شهد العالم كله ميليشيات الحركة الثورية الوطنية من أجل التنمية/التحالف من أجل الدفاع عن الجمهورية وقوات حكومة رواندا السابقة وهي تقتل السكان الأبرياء في وضح النهار؛

(ح) قبلت المفوضية وأشاعت على نطاق واسع أنباء خاطئة صادرة عن ميليشيات الحركة الثورية الوطنية من أجل التنمية/التحالف من أجل الدفاع عن الجمهورية في مخيم اللاجئين في نغارا، تنزانيا تدعي أن قوات الجبهة الوطنية الرواندية قتلت أشخاصا بكنيسة في كيونغو. وعندما قامت لجنة اللاجئين التابعة للولايات المتحدة وصحفيين مستقلين بالتحقيق في هذه الأنباء، اتضح أنها خاطئة. فقد تجلّى أن الجثث التي ادّعي أنها من عمل الجبهة هي لأشخاص توفوا قبل ظهور الجبهة في المنطقة بكثير؛

(ط) وفي "المنطقة الحرة الفرنسية" في جنوب غربي البلد شجع مسؤولون في المفوضية السكان على الفرار إلى زائير مخافة أن يتعرضوا للقتل من قبل قوات الجبهة بعد مغادرة القوات الفرنسية. وعندما لم تحدث عمليات قتل من ذلك القبيل بعد مجيء الجبهة، كانت خيبة أمل المسؤولين في المفوضية ملحوظة؛

(ي) أبلغت المفوضية عن وجود جثث في نهر أكاغيرا في أوائل أيلول/سبتمبر ويزعم أنها نتيجة لفضائح ارتكبتها الحكومة. وقام الرئيس، متابعة لهذه المسألة، بجولة تحقيق دامت أسبوعا كاملا في المناطق التي تقع على طول النهر ولم يجد فيه ولو جثة واحدة.

(ك) وفي نفس الوقت من المذهل جدا أن يشاهد المرء أن الهياكل الإدارية في معسكرات اللاجئين القائمة في البلدان المجاورة ما زالت في أيدي ميليشيات معروفة ومع ذلك تغض المفوضية الطرف وتدفع لهؤلاء المدراء مبالغ باهظة. وهذا يرغب اللاجئين عن العودة.

وتشير الحالات المذكورة أعلاه شكوكا في أنه قد تكون للمفوضية دوافع أخرى لا نعرفها بعد. وإلا كيف يفسر المرء استمرار ادعاءاتهم التي لا أساس لها من الصحة حتى هذا اليوم؟

وتؤكد حكومة رواندا من جديد التزامها بتوفير السلم والأمن وتشجيع اللاجئين على العودة إلى وطنهم، حيث أن ذلك حقا من حقوقهم.

— — — — —